

فأجازوه

تواؤما أيا نعتا

رأى من غيره
في المصنفين

المجون وفي السكن الذي لا يحصل تزودا ظهر منه
لا يصح ولو افاق فأجاز وفي رواية إذا زوج السكران
نفسها ثم افاقت فرضيت أو دخل بها فاذا افاقت فافوتة
كان ماضيا **الثاني** لا يشترط في نكاح الرشد الولي
ولا في شيء من الأئمة حضور الشاهدين ولو اوقعه
الزوجان أو الأولياء سراً أجاز ولو توأما بالمكان لم
الثالث إذا الوجب ثم جرت أو اغم عليه بطل حكم الإجماع
فلو قبل بعد ذلك كان لغوا وكذا الويسق القول ولو لم
وزال عقله فلو أوجب الولي بعد كان لغوا وكذا في البيع
الرابع اشترط الخيار في الصدق خاصة ولا يفسد
به العقد **الخامس** إذا اعترف الزوج بزوجة امرأة وصدقت
أو اعترفت هي فصدقتها قضى بالزوجة طاهر أو توأما
ولو اعترف أحدهما قضى عليه حكم العتد وإن لم يصر **الثاني**
إذا كان للرجل عدل بنات فزوج واحدة ولو ستمها عند
العقد لكن قصد بها بالنية واختلف في العقود عليها
فإن كان الزوج رأهن فالقول قول الأب لأن الظاهر
أنه وكل التعيين إليه وعليه أن يسلم إليه التي نواها
وإن لم يكن رأهن كان العقد باطلا **الثاني** يشترط في
النكاح امتياز الزوجة عن غيرها بالإشارة أو التسمية

بالعقد

أو الصفة فلو تزوجها إحدى بنيتيه أو هذا المحل لم يصح
العقد **الثاني** لو ادعى زوجية امرأة فأدعت احتها
زوجيته وأقام كل منهما يمينه فإن كان دخلا بالمدينة
كان الزوج لبينتها أسبق ومع عدم الأمرين يكون
الزوج لبينته **الثالث** إذا عقدت على امرأة فادعى آخر
زوجيتها لم يلتفت إلى دعواه إلا مع البينة **الرابع** إذا
تزوج العبد بمملوكة ثم أذن له المولى في بيعها فإن
اشترها للمولاه فالعقد باق وإن اشترها لنفسه بآثر
أو ملكها بآثارها بعد ابتاعها فإن قلنا العبد يملك بطل
العقد ولا كان باقيا ولو تخر بعضه واشترى زوجته
بطل النكاح بينهما سوا واشترها بما لم ينفرد به واشتر
بينهما **الفصل الثاني** في الأولياء العتد وفيه فصلان **الأول**
في تعيين الأولياء لا ولاية في عقد النكاح لغير الأب
والجد للأب وإن علوا والمولى والوصي والحاكم وهل
يشترط في ولاية الجمد بقاء الأب قيل نعم مصل إلى
رواية لا تخلو من ضعف والوجه أنه لا يشترط ويشتت
ولاية الأب والجد للأب على الصغيرين وإن ذهبت بكار
بوطي أو غيرهم ولا خيار لها بعد بلوغها على أشبه الرقبة
وكذا لو زوج الأب والجد الصغير لزمه العقد ولا

هل أنه مصدق لها
بظاهر فعله وكذا
لو كان تاريخ بنيتها
ص